

تداعيات الاتهامات الأمريكية بتمرير أموال لشبكات إيرانية .. واشنطن تهدد بعزل فروع بنك مصر في الإمارات عن الدولار



الخميس 3 سبتمبر 2026 05:00 م

فجرت اتهامات الخزانة الأميركية أزمة ثقيلة حول بنك مصر بعدما نسبت إلى فروعها في الإمارات تمرير 1.8 مليار دولار لصالح شركات يحتمل ارتباطها بإيران بما يهدد الثقة في ثاني أكبر بنك مصري

وتجاوز الخطر حدود تنظيمي عابر لأن عزل الفروع عن التسويات الدولارية قد يربك التحويلات والتجارة والاعتمادات بينما اكتفت الحكومة بالصمت وبيانات طمأنة لم تقدم للرأي العام تفسيراً موثقاً لما جرى

بدأ التصعيد باقتراح شبكة مكافحة الجرائم المالية الأميركية استخدام المادة 311 لمنع المؤسسات المالية الأميركية من فتح حسابات مراسلة لفروع بنك مصر الإماراتية أو الاحتفاظ بها بما يقيد قدرتها على تسوية المدفوعات بالدولار

وبحسب الخزانة الأميركية عالجت الفروع نحو 1.8 مليار دولار بين يناير 2024 ويونيو 2026 لصالح 103 شركات قالت واشنطن إنها قد تنتمي إلى شبكات مصرفية ظليلة مرتبطة بطهران على نحو مباشر

لكن الإجراء لا يسحب الترخيص الإماراتي ولا يغلق أبواب الفروع تلقائياً إذ تبقى سلطة التشغيل المحلية بيد مصرف الإمارات المركزي بينما ينحصر الأثر الأميركي المباشر في الوصول إلى مؤسسات الولايات المتحدة المالية

وفي الوقت نفسه يخضع المقترح لمهلة قانونية تبلغ 30 يوماً لتلقي الردود قبل إقراره نهائياً ما يمنح القاهرة وأبوظبي فرصة للاعتراض وتقديم سجلات الامتثال والرد على الاتهامات أمام الجهات المختصة

ليس حكماً بإدانة البنك

وأوضح الخبير المصرفي طارق متولي أن القراءة الدقيقة تقتضي تجنب التهويل والتهوين لأن المقترح يستهدف المعاملات الدولارية للفروع الإماراتية ولا يمثل حكماً بإدانة البنك أو وقف جميع خدماته المصرفية الأخرى

وأضاف متولي أن منطوق الإجراء لا يشمل عمليات بنك مصر داخل البلاد غير أن تضيق قنوات المراسلة قد يفرض ترتيبات بديلة أكثر تعقيداً ويزيد زمن تنفيذ بعض المدفوعات وكلفة إنجازها

ومن ناحية أخرى أعلن مصرف الإمارات المركزي فحصاً عاجلاً ومعمقاً للعمليات المنفذة خلال الفترة محل الاتهام في خطوة تكشف أن بيانات الطمأنة وحدها لا تكفي لإغلاق الملف أو تبديد المخاطر

وعليه تظل الفروع عاملة بصورة طبيعية وفق البيانات المشتركة لكن استمرار التشغيل لا يلغي احتمال تضرر نشاطها الدولي إذا انتهت المهلة بإقرار القاعدة الأميركية المقترحة من دون تعديلات جوهريّة لاحقاً

عدوى السمعة المصرفية

حذر خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس من اختزال الأزمة في فرع خارجي موضحاً أن البنوك الدولية تبني قراراتها على السمعة والشفافية وقد توسع فحوصها حتى دون عقوبة مباشرة على البنك الأم

وبالتالي قد تطلب البنوك المراسلة مستندات إضافية قبل تمرير المعاملات أو ترفع رسوم الامتثال أو تتجنب بعض العمليات وهو ما ينعكس على الاعتمادات المستندية وتمويل التجارة والتحويلات المرتبطة بالشركات والأفراد

كما رأى النحاس أن إثبات انفصال مسؤوليات الفرع عن البنك الرئيسي يحتاج إلى مراجعة دولية مستقلة ذات سمعة قوية لا إلى بيان يصدره البنك عن نفسه ويطلب من الأسواق تصديقه

وفوق ذلك طالب البنك المركزي المصري بتوضيح العلاقة المالية والمحاسبية والتنفيذية بين الكيانين مدعومة بتدقيق مستقل يقدم سريعاً إلى الجهات الأميركية حتى لا تظل الشبهات مفتوحة أمام التأويل والتصعيد المحتمل

وفي المقابل أكد البنك المركزي أن التدبير محصور في فروع الإمارات ولا يمتد إلى بنك مصر داخل البلاد أو بقية القطاع معلناً اتصالات مع واشنطن بالتنسيق مع وزارة الخارجية حالياً

ومع ذلك تكشف الأزمة فجوة واضحة بين الطمأنئة الرسمية ومتطلبات السوق العالمية لأن المؤسسات المراسلة لا تكتفي بالنفي العام بل تراجع مصدر الأموال وهوية العملاء ومسارات التسوية وفاعلية ضوابط مكافحة غسل الأموال

ومن ثم قد تتحول الكلفة الحقيقية من عقوبة محددة إلى رقابة أطول وأبطأ على المعاملات بما يضعف سرعة التحويل ويرفع الأعباء على المستوردين والمصدرين ويضغط على الثقة المؤسسية المصرية مستقبلاً

تحويلات تحت الاختبار

يرى أستاذ علوم الإدارة المصرفية أيمن حسن أن الأزمة محدودة بالفروع الخاضعة لرقابة مصرف الإمارات المركزي ولا تؤثر قانونياً في البنك الرئيسي بالقاهرة أو فروعه الأخرى ما دامت القرارات لم تتوسع

وبينما يطعن هذا التفسير المودعين فإنه لا يحسم السلوك الاحترازي للبنوك الأجنبية التي قد تشدد الفحص من تلقاء نفسها لتفادي مخالفة العقوبات الأميركية حتى في غياب حظر شامل على البنك الأم

كذلك تمثل الإمارات مركزاً مهماً لتحويلات المصريين والتجارة الخليجية ولذلك فإن أي تعطيل للدولار قد يدفع بعض العملاء إلى قنوات بديلة ويزيد الرسوم وفترات التسوية ويقلص تنافسية خدمات الفروع المصرية

إلى جانب ذلك يمكن أن تمتد الضغوط إلى معاملات الدين والسندات والاعتمادات المستندية والشبكات الرقمية إذا ارتفع تصنيف المخاطر المرتبط بالبنك بما يفرض مراجعات إضافية على كل عملية عابرة للحدود

وعلى صعيد السوق جاء التصعيد بينما تجاوز الدولار 51 جنيهاً وسط تراجع تدفقات الأموال الساخنة وخروج استثمارات قصيرة الأجل ما جعل الجهاز المصرفي يواجه صدمة سمعة في توقيت نقدي شديد الحساسية

في المقابل واصلت البورصة المصرية الصعود بوتيرة أهدأ بعد مكاسب قوية سابقة لكن ارتفاع الأسهم لا ينفي أن أزمة المراسلات الدولارية تمس قنوات مختلفة ترتبط بالتجارة والتحويلات أكثر من التداول المحلي

بناء على ذلك يحتاج الرد المصري إلى نشر نتائج الفحص وتحديد أوجه القصور ومحاسبة المسؤولين إن ثبتت المخالفات بدلاً من الاكتفاء بصياغات دفاعية عامة تترك المواطنين والأسواق أمام روايتين متعارضتين

وأخيراً تتوقف سلامة بنك مصر من عدوى الأزمة على سرعة تقديم أدلة قابلة للتحقق وضمن استمرار قنوات التحويل لأن كل تأخير يمنح الشكوك مساحة أوسع ويهدد برفع كلفة التعامل مع الاقتصاد المصري كله